

الأوامر والقرارات

وزارة العدل

قررت ما يلي:

الفصل الأول - تطبيقاً لأحكام الفقرة الفرعية 2 من الفقرة الأولى من الفصل الأول من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 يسند تفويض للسيد زياد خذير، متصرف عام، مدير جهوي للإدارة الجهوية لوزارة العدل بسيدي بوزيد، ليمضي بالنيابة عن وزيرة العدل كل الوثائق المتعلقة بمشمولاته باستثناء القرارات ذات الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من 12 ماي 2022. تونس في 12 جويلية 2022.

وزيرة العدل

ليلى جفال

وزارة الدفاع الوطني

بمقتضى أمر رئاسي عدد 586 لسنة 2022 مؤرخ في 4 جويلية 2022.

يسمى العميد فائز بن رجب مديراً عاماً لديوان تنمية رجم معتوق، وذلك ابتداء من 1 جويلية 2022.

بمقتضى أمر رئاسي عدد 600 لسنة 2022 مؤرخ في 4 جويلية 2022.

يمنح السيد رضوان بوخريص، أستاذ محاضر للتعليم العالي العسكري، استثناء للعمل بالقطاع العمومي لمدة سنة ابتداء من 1 أكتوبر 2021.

قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 28 جوان 2022 يتعلق بفتح امتحان مهني بالاختبارات لإدماج العملة المنتمين للصنف العاشر في رتبة متصرف مساعد بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بعنوان سنة 2021.

إن وزير الدفاع الوطني،

بعد الاطلاع على الدستور،

قرار من وزيرة العدل مؤرخ في 12 جويلية 2022 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

إن وزيرة العدل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 المتعلق بتدابير استثنائية،

وعلى القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وأخرها المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021،

وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلق بتنظيم وزارة العدل وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 334 لسنة 2018 المؤرخ في 6 أفريل 2018،

وعلى الأمر الحكومي عدد 395 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أفريل 2018 المتعلق بتنظيم الإدارات الجهوية لوزارة العدل وضبط مشمولاتها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 467 لسنة 2022 المؤرخ في 12 ماي 2022 المتعلق بتكليف السيد زياد خذير، متصرف عام، بوظائف مدير جهوي للإدارة الجهوية لوزارة العدل بسيدي بوزيد.